التخطيط من بين الأنقاض: "فينيق غزة" وسؤال السيادة المكانية

عبد الرحمن كتانة

جامعة بيرزيت، فلسطين
جامعة تامبيري، فنلندا

تنطلق هذه الإضاءة من تجربة إعداد خطة "فينيق غزة"، الوثيقة العمرانية التي أصدرتها بلديات قطاع غزة في خضم الحرب، لتجادل في سؤال إعادة الإعمار من زاوية سياسية وعمرانية واجتماعية في آنٍ واحد. تكشف الإضاءة عن الأفكار النظرية التي وجهت الخطة، وفي مقدمتها مفهوم "إبادة العمران" الذي يتجاوز تدمير البنية التحتية إلى محو النسيج الاجتماعي والذاكرة المكانية وإغلاق أفق العودة، إذ لا يُفهم هذا التدمير بمعزل عن كونه أداة سياسية ممنهجة في سياق الاستعمار الاستيطاني الإحلالي الذي يسعى إلى إلغاء الوجود الفلسطيني لا إخضاعه فحسب. كما تنتقد هذه الإضاءة ظاهرة "الإعاقة عن حسن نية"، أي الموقف المتردد أو الرافض لأي نقاش حول إعادة الإعمار، معتبرة إياه فراغاً يفسح المجال لمخططات خارجية لا تعبأ بحقوق السكان، وتطرح تساؤلات جوهرية حول التنوع الداخلي للمجتمع الغزي وتناقضاته رافضة "رمسنة" فكرة أن أهل غزة كتلة متجانسة. فالغزيون يختلفون في رؤاهم لمدينتهم وفي تصوراتهم لطريقة إعادة إعمارها وشكل الحياة فيها. ولا شك أن هذا الاختلاف لا ينفصل عن تفاوت موازين القوى بين الأفراد والعائلات والفئات، ما يستوجب آليات تخطيط عادلة تأخذ هذا التعدد بعين الاعتبار. وتخلص الإضاءة إلى أن البلديات والمؤسسات المحلية تمثل الخندق الأخير لصون السيادة المكانية، وأن التخطيط من قلب الركام ليس ترفاً، بل هو فعل مقاوم وانتزاع للحق في الوجود.

مقدمة: إبادة العمران

جاوز العدو الصهيوني في حرب الإبادة على غزة ما عرفناه من أشكال التدمير في الحروب الحديثة، فالمدينة لم تعد مسرحاً ولا أداة للحرب، ولا حتى هدفاً للسيطرة أو الإخضاع، بل صارت هدفاً للاقتلاع وإنهاء الوجود الآدمي وغير الآدمي، لا يذكرنا فعله بسياسة الـ (De-housing)[1] البريطانية في ألمانيا فحسب، بل بفعل روما حين هدمت قرطاج وحرثتها بالملح.[2] ما قام به العدو لا يقل عن محاولة إبادة العمران بمفهومه الأشمل: القضاء على قدرة البشر على السكن والإقامة والاعمار.

ولا أستخدم مصطلح إبادة العمران هنا لمجرد وصف حجم الدمار، بل من وعي بمفهوم العلاقة بين الإنسان والمكان. فالمكان هنا، سواء كان مدينة، أو مخيماً، أو بلدة، أو عزبة أو حتى مزرعة، ليس مسرحاً محايداً تجري فيه الحياة، بل هو شرط وجودها، إذ يتشكل الإنسان بمكانه بقدر ما يشكله. ومن هنا، فإن تدمير المكان، بالصورة التي حصلت، ليس تدميراً للحجر والإسمنت، وليس جرفاً للمزارع والبيارات، بل هو اعتداء على البنية الوجودية للإنسان، على ذاكرته وانتمائه وقدرته على تخيل وإنتاج مستقبله.

إن هذا الفهم ليس إحالة فلسفية لما يجري، بل هو قراءة لما حصل وفهم لسياقه الحقيقي وقد طال هدم البيئة المبنية وغير المبنية، والبنية التحتية والفوقية، والسهل، والوادي، والبحر. غير أن هذا لم يحدث نتيجة عمليات حربية عابرة، بل كان أداة سياسية ممنهجة في مشروع الاستعمار الاستيطاني الإحلالي. وما يميز هذا النوع من الاستعمار نظرياً، كما أوضح باتريك وولف،[3] هو أنه ليس حدثاً، بل بنية قائمة على منطق الإحلال لا الاستغلال، تسعى إلى إلغاء الوجود الأصلي لا إخضاعه. ومن هنا يكتسب تدمير البيت والحارة والمخيم معناه الأعمق: فهو ليس عقاباً ولا ترهيباً، بل هو فعل بنيوي يستهدف قطع الصلة المادية بين الفلسطيني وأرضه، وإغلاق أفق العودة من جذوره قبل أن يُغلق قانونياً وسياسياً.

وما يزيد المشهد تعقيداً أن هذا التدمير لم يكن أعمى. فبينما كانت آلة الحرب تعمل على محو الحياة الفلسطينية، كانت سياسة الإبادة تسير وفق ما يرصده يوسف جبارين،[4] في ثلاثة مسارات متوازية، هي: التدمير الممنهج، والتخطيط لمدن ومستوطنات فوق الأنقاض، والضغط السياسي الدولي لرسم مستقبل غزة بغياب الفلسطينيين. وهذا التزامن بين التدمير والتخطيط والتأثير ليس مصادفة، بل هو جوهر المشروع الإحلالي، أي أن تسبق الرؤية للمكان الجديد عملية محو المكان القديم، وأن يكون التدمير فعل تأسيس لا فعل حرب فقط.

وانطلاقاً من هذا الفهم، فإن ما جرى في غزة يدفعنا إلى تساؤل جوهري: كيف يمكن التعامل مع الإعمار في مواجهة مشروع يسعى إلى محو غزة وتحويلها الى أرض مفتوحة لمخططات جديدة؟ وإذا كانت إبادة العمران تعني محو العلاقة بين الإنسان ومكانه، فأي مكان هذا الذي يُمحى؟ وماذا تعني خسارته فعلاً؟

المكان لا يُبنى بالجدران فقط، بل بالزمن والتكرار والحضور المشترك، إنه ما يتراكم حين يمر الناس بعضهم بالبعض الآخر كل يوم، حين تتشابك مصالحهم وخلافاتهم وأفراحهم وأتراحهم في الفضاء نفسه. والمجتمع الذي يُنزع من مكانه لا يفقد سقفاً فحسب، بل يفقد البنية التي تجعل تجربته الجماعية ممكنة. إن ما يهدمه الاحتلال ليس بيتنا الصغير، بل "البيت الكبير"، ذلك النسيج الذي لا ينمو في المدن الجاهزة ذات الشوارع العريضة والشقق المغلقة. إنه يمحو ابتسامة حلاق الحارة الصفراء حين يراك حليقاً عند غيره، ويكسر نداء أم محمد على ابن الجيران ليركّب لها جرة الغاز، ويهدم المكان الذي يرتاح فيه المقاوم إذا تعب. إنه يهدم الحارات التي صنعناها فيما بيننا، حين اتفقنا على أن يمد أحمد سلك الكهرباء من شباكه ليشطّب شقة أخيه، وحين اتفقنا مع

الجار على عرض الدرج الذي سنبنيه في الزقاق. وهنا تكمن المفارقة الجوهرية: فحتى لو نجحت إعادة الإعمار في استعادة الكهرباء والماء والحجر، كيف تعيد نسيجاً اجتماعياً أخذ سنوات ليتشكل؟

إن إعادة الإعمار التي لا تسأل هذه الأسئلة ليست إعادة إعمار، بل إعادة بناء أشكال معمارية فارغة من روحها. ولعل ما يكشف هذا الخلل بجلاء هي تلك المخططات التي تسابقت على تخيُّل غزة قبل أن ينزاح غبار أنقاضها: ناطحات سحاب ومنتجعات سياحية ونماذج تشبه روح دبي وسنغافورة، رؤية تتعامل مع غزة بوصفها أرضاً قاحلة خالية من تاريخ فتكمل فعل الإبادة بأدوات التخطيط.

"الإعاقة عن حسن نية" وفخ "عقدة الاستعماري"

إذا كان السؤال الجوهري هو كيف نواجه مشاريع الإحلال بفعل حقيقي لا بموقف المنتظر، فإن الإجابة تصطدم بعقبتين لا تأتيان من العدو، بل من داخل دائرة الحريصين أو المتضامنين أنفسهم.

العقبة الأولى هي ما يمكن وصفه بـ "الإعاقة عن حسن نية"، والتي تصدر غالباً عن أناس يدافعون عن غزة وحقها بحماس إلى درجة رفضهم القاطع أو ترددهم في الانخراط في جهود إعادة الإعمار من الأساس، على اعتبار أن ذلك حق مملوك للغزاوي وحده، وأن أي نقاش حوله هو تطبيع مع منطق الإعمار الاستعماري. وقد وصفت منى جبريل[5] هذه الظاهرة بـ "عقدة الاستعماري"، وهي حالة يتراجع فيها المتضامنون إلى موقف سلبي محكوم بالانتظار، فيتركون عبء التخطيط والقيادة والقرار كله على كاهل من هم داخل غزة، في الوقت الذي تكون فيه مؤسساتهم قد دُمّرت وحياتهم محاصرة بمتطلبات البقاء. وبالطبع فإن الموقف القائل إن أهل غزة هم من يجب أن يبنوها موقف أصيل وضروري، لكنه يغدو سلبياً حين يتوقف عند مربع الرفض ولا يتحول إلى سؤال الكيف، كما ويغدو معيقاً حين يكيل الانتقاد لمن يبادرون دون أن يناقش مخاطر الانكفاء.

والعقبة الثانية لا تقل خطورة عن الأولى، وهي الاكتفاء بالتشخيص. فقد أنتجت السنوات الأخيرة أدبيات غنية حول إعمار غزة تتميز بحدَّة نقدها للمشاريع الخارجية وعمق تشخيصها لمنطق الاستعمار الرأسمالي. وعلى الرغم من قيمتها التحليلية العالية، إلا أن غالبية هذه الكتابات تقف عند حدود التشخيص ولا تتجاوزه. إنها تقول بوضوح ما الذي يجب ألا يحدث، لكنها تظل عاجزة حين يطرح مهندس البلدية في غزة سؤاله العملي: وماذا أفعل غداً؟ وهذا ليس نقداً للأشخاص، بل ملاحظة بنيوية: فحين تُكتب هذه الأعمال من داخل مؤسسات أكاديمية بعيدة عن ضغط الفعل اليومي، فإن أسئلتها تميل بطبيعتها نحو التشخيص لا نحو إيجاد الحلول، نحو "ما الذي يجب رفضه" لا نحو "ما الذي يمكننا فعله". وهنا نلاحظ أن كلتا العقبتين، الرفض والاكتفاء بالتشخيص، تُفضيان إلى النتيجة ذاتها: فراغ يبدو شكله نبيلاً، لكنه يشرع الأبواب لقوى أخرى تملؤه بمنطق مختلف تماماً.

غير أن الإنصاف يقتضي الإقرار بأن هذه الأدبيات والمواقف، على الرغم من وقوفها عند هذا الحد، نقدية كانت أو سلبية، فإنها كانت مصدراً أساسياً وضرورياً للانطلاق نحو خلق إجابات. فهي وفرت الإطار النظري والمعرفي

الذي لا يمكن لأيٍّ مشروع بناء جاد أن يستغني عنه، إذ أنارت طبيعة المخاطر وكشفت منطق الهيمنة وسمَّت الأشياء بأسمائها. وقد استفادت "خطة فينيق غزة" الصادرة عن بلديات قطاع غزة من هذا النقد ومن هذه المنشورات استفادة حقيقية، وعملت على تحويل محتواها إلى جزء من فلسفتها ومعاييرها المبدئية. فالفرق ليس بين من يفكر ومن يعمل، بل بين أين ينتهي التشخيص ومتى يُستفاد منه نحو الفعل؟

إن البقاء في خانة الرفض يخلق فراغاً سيادياً حقيقياً. وكما يوضح تقرير معهد ماس،[6] فإن القراءة النقدية والتخطيط الاستباقي يمثلان "فعلاً سيادياً وتأسيسياً"، وغيابهما يشرع الأبواب للمخططات الخارجية. وقد رأينا كيف تسابقت قوى "رأسمالية الكوارث"[7] لملء هذا الفراغ بخطط استثمارية بحتة، من "خطة ترامب-بيلزمان" إلى مشاريع "ريفييرا غزة" التي تتعامل مع غزة كفرصة عقارية متجاهلة حقوق السكان، ومخططات أخرى تروج لاقتصاد الخصخصة وتهميش الفاعل المحلي. هذه المخططات لا تنتظر إذناً ولا تكترث بالنقاش الدائر في المؤتمرات... إنها تملأ الفراغ بسرعة وبمنطق واضح.

لمواجهة ذلك لا يكفي النقد، ولا يكفي الرفض. ما يلزم هو فعل مضاد يسبق هذه المخططات ويقطع عليها الطريق قدر الإمكان، ويضع خطة غزة بيد أهلها في كل جولة نقاش ويحوِّل مستقبلها، ويحول الوثيقة العمرانية إلى موقف سياسي معلن. وهذا بالضبط ما دفع إلى البدء في إعداد "خطة فينيق غزة" التي أنتجها اتحاد بلديات قطاع غزة أثناء الحرب وأعلنها في شهر كانون الثاني 2025. غير أن هذا الطريق نفسه يواجه إشكالية أعمق لا تقل خطورة، وهي عقبة لا تأتي من الخارج هذه المرة، بل من داخل الخطاب المحلي نفسه: من هم الغزيّون الذين سيبنون؟ وهل يمكن التعامل معهم ككتلة واحدة متجانسة الرؤى والمصالح؟

ضد "رمسنة" الإعمار: نحو فهم نقدي للتنوع والقوى الاجتماعية

إن الموقف القائل إن أهل غزة هم من يعيدون بناءها موقف أصيل وضروري، لكنه يغدو خطراً حين يتحول إلى صورة رومانسية تفترض أن "الغزيين" كتلة اجتماعية متجانسة ذات رؤية موحدة ومصالح متطابقة. هذه "الرمسنة"، لا تخطئ في وصف مجتمع ما بعد الإبادة فحسب، بل تخطئ في وصفه أصلاً، إذ تحجب حقيقة أن المجتمعات ليست وحدات متماسكة، بل فضاءات ممتلئة بعلاقات قوى متفاوتة، ومصالح متضاربة، وتطلعات متباينة، وخصوصاً في فترة ما بعد العنف الدموي الإبادي.

وهذا التناقض ليس افتراضاً نظرياً، بل يجري الآن في غزة نفسها. فخلال الأسابيع الماضية شاركتُ في ورشات عمل يعقدها مسؤولون غزيون حول إعادة الإعمار، وقد برزت خلالها مداخلات صريحة تقول على سبيل المثال إن المخيمات لا يجب أن تُعاد كما كانت، بل إن الحرب أتاحت فرصة لبنائها بطريقة مختلفة. وبصرف النظر عن صحة هذا الرأي، فإن مجرد صدوره يكشف عن أن "الغزاويين" أنفسهم لا يحملون رؤى موحدة، وأن بعض من يتحدثون من غزة يحملون رؤى قد تتعارض مع رغبات من يسكنون المخيمات مثلاً. وهنا يصبح خطر الرمسنة مضاعفاً: فهو

لا يأتي من الخارج وحده، بل يمكن أن يصدر من الداخل أيضاً، بكل ما يحمله ذلك من وكالة ومصداقية وأحقية.

وبالتالي، لا بدَّ من أن نبتعد عن الرمسنة والتعميم، لأن التعميم نفسه يمحو التنوع الأصيل الموجود في مجتمعاتنا، ويمكن له أن يعزز الفجوات الاجتماعية والطبقية لمجتمع ما قبل الحرب ويعيد إنتاجها. فمن قال، على سبيل المثال، إنه لا يوجد في غزة من يريد بناء ناطحات سحاب أو جزراً تحاكي دبي؟ ومن قال إن أصحاب البيوت القديمة يريدون بيوتاً كبيوت أجدادهم بدلاً من الأبراج الاستثمارية؟ ومن قال إن الغزاويين لا يحنُّون إلى حاراتهم التي بنوها حجراً فوق حجر؟ أو إنهم لا يريدون العودة إلى المخيم؟ هنا تبرز توجهات لا حصر لها ومنها تخرج صراعات القوى المجتمعية: من يضمن حق المستأجر في العودة إذا قرر مالك الأرض بناء مجمع تجاري؟ ومن يحمي صاحب البيت الأثري من مضاربي العقارات الذين يرون في الدمار فرصة استثمارية؟

والأخطر أن هذه التناقضات لا تنحصر في الاختلاف بين رؤى مختلفة للمدينة، بل تمتد إلى اختلاف حقيقي في موازين القوى. فالتاجر الكبير والمقاول المحلي وصاحب الأرض الواسعة هم أيضاً "محليون"، وقد يقدمون أنفسهم ممثلين للمجتمع بينما تتعارض مصالحهم بنيوياً مع مصالح الفئات الأضعف. وهناك نماذج كثيرة في سياقات ما بعد الحرب في لبنان وفلسطين وغيرها تظهر كيف تبيع عائلات نازحة أراضيها بأسعار متدنية لمستثمرين محليين يراهنون على قيمتها المستقبلية بعد الإعمار، ما يعني أن الإعمار "المحلي" يمكن أن يكون أداة نزع ملكية بقدر ما يكون أداة تحرر.[8]

ويزيد الأمر تعقيداً أن التخطيط التشاركي القائم على ورشات العمل والمقابلات والاستبانات التي تتعامل مع نتائجها كأرقام باردة لا يؤدي بالضرورة إلى حلول عادلة، خصوصاً حين يتم تجاهل هذا الاختلال في موازين القوى.[9] فالمشاركة ليست حيادية، إنها غالباً ما تعكس علاقات القوى القائمة، وكثيراً ما تعيد إنتاجها تحت راية "الإدماج"، ولكن بطريقة تبدو ديموقراطية أو أكثر لباقة.

ولهذا، فإن رمسنة المجتمع المحلي هي خلل بنيوي لا مجرد خطأ منهجي. والقضية ليست أن يكون الناس أصحاب صوت، بل أصحاب فعل وسلطة حقيقية. وهنا يتحول السؤال من "كيف نبني ما يريده الغزاوي؟" إلى "كيف يبني الغزاوي ما يريده لنفسه؟" وهذا التحول في صياغة السؤال ليس مجرد تبديل لغوي، بل هو تحول فلسفي وسياسي عميق، ففي الصيغة الأولى يجعل فعل المضارع "نبني" الفاعل خارجياً، فيما يظل الغزاوي حاضراً في رغبته لا في فعله، صاحب أمنية لا صاحب وكالة. وفي الصيغة الثانية يعود الفعل إلى صاحبه الحقيقي: "يبني الغزاوي"، فيصير فاعلاً في بناء ما يريده لنفسه، لا شاهداً على بناء يجري باسمه. وبين هاتين الصيغتين صيغة ثالثة مخادعة هي "نبني معهم"، التي تبدو تشاركية لكنها تبقي على ضمير المتكلم الجمعي "نحن" فاعلاً أول، فيما يظل "هم" شركاء في مشروع لا يملكون تعريفه.

إن اللغة هنا ليست زينة بلاغية، إنها كاشفة عن بنية السلطة الكامنة في كل مقاربة للإعمار. ومن هذا التحليل

يخرج سؤال مختلف جذرياً عما اعتدنا طرحه: ليس "ماذا نبني للغزاوي؟" ولا حتى "ماذا يريد الغزاوي أن نبني؟"، بل "ما الذي يحول بين الغزاوي وفعل البناء؟" و "ما هو دورنا في إزالة هذه العوائق؟" هذا السؤال يحول موقع الخارج من فاعل البناء إلى ممكِّن له، دوره ليس أن يبني بدلاً من الغزاوي ولا أن يبني معه، بل أن يهيئ الشروط التي تعيد وكالة الغزاوي على قراره فيصير قادراً على أن يكون هو الفاعل الحقيقي في إعادة بناء مدينته. وهذا تحول لا يكتمل بإعادة توزيع المهام، بل بإعادة توزيع السلطة والموارد وسلطة القرار.

لذلك لم تقدم "خطة فينيق غزة" نفسها كمخطط شمولي مفروض (Masterplan)، بل كـ "أداة استشارية" تحكمها معايير واضحة تجعل مركزية المجتمع قابلة للقياس والمساءلة لا مجرد تطلع. وفي هذا الإطار، لم يكن الغزاوي مجرد فرد معزول يُستشار ويُسمع رأيه، بل كائن اجتماعي متعدد الانتماءات في آنٍ واحد: فرد، وعائلة، وابن حارة، وعضو لجنة محلية. وفوق هذا المستوى الفردي والمجتمعي، تعمل شراكة مؤسسية تجمع المجتمع المدني والحكومة والبلديات والأكاديميا والصناعة ضمن "مختبرات حضرية حية"، أي من خلال هيكل يضمن ألا يطغى صوت أصحاب رأس المال على حقوق الفئات المهمشة، ويوفر منصة تفاوض حقيقية تجعل الغزاوي فاعلاً لا متلقياً على كل مستويات القرار.

هندسة البقاء: لقطات من التخطيط تحت الإبادة

إذا كان النقد النظري لإبادة العمران والإعاقة عن حسن نية ورفض الرمسنة يطرح أسئلة جوهرية حول ما يجب أن يكون، فإن السؤال العملي الذي لا يمكن تأجيله هو: من يفعل؟ ومتى؟ وفي أي ظرف؟ إن إنتاج المعرفة والتخطيط في زمن الإبادة ليس نشاطاً أكاديمياً يمكن تأجيله إلى ما بعد وقف إطلاق النار، إنه فعل سياسي ووجودي بامتياز. فالمدينة التي لا تملك خطتها يُخطط لها، والشعب الذي لا ينتج رؤيته لمستقبله يجد نفسه أمام رؤى جاهزة من صنع غيره. من هنا كان إعداد "خطة فينيق غزة" في خضم الحرب ضرورة وطنية لا ترفاً فكرياً.

لقد عمل على هذه الخطة العديد من الخبراء والمهندسين والطلاب في عملية لم تكن تمريناً أكاديمياً يُرسم في غرف مكيَّفة، ولا وفق بروتوكولات إدارية أو بيروقراطية. عقدت الاجتماعات في المساء وفي الصباح أو حين أمكن، تبادل المشاركون الملفات والأوراق ووجهات النظر عبر رسائل صوتية أو رسائل نصية قصيرة أو عبر البريد الإلكتروني. بعض أفراد الفريق كان يكتب المسودات وهو يعاني الجوع في حيّ الرمال، أو يرسل تعليقاً على فكرة وهو يركض خلف إشارة إنترنت متخفياً من الزنانة، أو يطلب من الآخرين الانتظار حتى يجد مكاناً يتوفر فيه مقبس كهرباء.

كثيراً ما توقف العمل أو تأجل النقاش: مرة لأن زميلاً يرتب أمور نزوحه الثامن أو العاشر، ومرة لأن حزم الإنترنت انتهت، ومرة لأن بعض الزملاء يحتاجون إلى التنقل تحت سماء من البنادق بحثاً عن مكان يتوفر فيه بعض الكهرباء، أو يكون صوت الزنانة فيه أخفض، أو يبدو الموت فيه أبعد. هذا السياق لا يُستشهد به للاستعطاف، بل لأنه يحمل دلالة فلسفية عميقة: إن إنتاج خطة الإعمار أثناء الدمار هو ضرب من ضروب الصمود، وفعل من

أفعال المقاومة اليومية وتأكيد على أن من يبقى حيّاً سيُبقي المكان على حياته. حين يجلس مهندس نازح في خيمة ممزقة ليرسم تصوراً لمدينة المستقبل، فهو لا يمارس مهنته فحسب، إنه يرفض أن يكون الدمار نهاية القصة، ويؤكد أن ثمة غداً يستحق التخطيط له. وكما تنص "خطة فينيق غزة" صراحة في رؤيتها، فإن هذا الإطار يدمج بين خطط المستقبل وأفعال النجاة والتعافي أثناء الحرب، والتي يجب تفعيلها بينما لا تزال المعارك مستمرة لحماية الأصول المادية واللامادية. فالتخطيط لانبعاث غزة لم يكن انتظاراً لانتهاء الحرب، بل كان هو نفسه جزءاً من مقاومتها ودفاعاً عن مستقبلها حين تهدأ المدافع.

منطلقات من الأرض لا من السماء

أفضت الأفكار التي عرضناها في الأقسام السابقة إلى توتر حقيقي يستحق الوقوف عنده. فمن جهة، حذرنا من خطر الاكتفاء بالتشخيص والتردد عن الانخراط في جهود الإعمار، لأن ذلك يخلق فراغاً تملأه مخططات لا تعبأ بأهل غزة. ومن جهة أخرى، حذرنا من رمسنة الغزاوي وتحويل هويته إلى درع لا يُناقش، لأن الهوية وحدها ليست ضماناً لصحة أي مقترح. والسؤال الذي يطرحه هذا التوتر مباشرة هو: إذا لم يكن الرفض المطلق للخارج حلاً، ولم تكن الهوية معياراً كافياً، فما الذي يحكم القبول والرفض؟

الجواب هو المعايير. فبدلاً من السؤال عن الحاكي، نسأل عن المحكي. وعلى الرغم من أن هوية الحاكي تلزمنا بالتردد أحياناً، إلا أن هذا المبدأ يفتح الباب أمام التعامل الإيجابي مع أيّ جهد، محلياً كان أم خارجياً، يحترم وكالة الغزاوي على أرضه ويلتزم بما تحتاجه. فالجهود الخارجية التي تحترم هذه الوكالة ليست تدخلاً، بل إسهاماً، وهي تسد فراغاً حقيقياً وتدعم الغزاوي في بناء مستقبله. في المقابل، أي مقترح لا يجتاز المعايير، سواءً جاء من الداخل أو الخارج، لا يمكن قبوله بصرف النظر عن هوية صاحبه.

وهذا التفكير لم يكن نظرياً مجرداً، بل جاء استجابة لواقع ملموس، إذ شهدنا منذ الشهور الأولى للحرب تزايداً في الجهود المتعددة الراغبة في المساهمة، محلية وغير محلية، بعضها يحترم الهوية الفلسطينية ويعترف بوكالة أهل غزة على أرضهم ومستقبلهم، وبعضها يستحق النقد والمراجعة. ولم تكن "خطة فينيق غزة" تعتزم التفرد عن هذا المشهد، فبدلاً من أن تكون وثيقة مقدَّسة تدَّعي الكمال أو تُقصي ما سواها، صيغت كإطار عمل استراتيجي استرشادي قابل للنقد والتعديل والإضافة، إطار يستطيع استيعاب الجهود المختلفة وتقييمها، إيجاباً أو سلباً، بغض النظر عن مصادرها.

وقد جاءت هذه المعايير ستة في صيغتها الراهنة، مع الإقرار أنها ليست حسماً نهائياً، بل هي إطار مفتوح قابل للتوسع والإضافة كلما تعمق الفهم وتشكلت الحاجة. ويُفترض في كل تدخل عمراني أو مكاني أن يأخذها بعين الاعتبار ولا يعارضها.

المعيار الأول والأكثر جدة في سياق خطاب الإعمار هو قدرة المدينة على الصمود أثناء الحروب. فإذا كانت معظم خطط إعادة الإعمار، في غزة وسواها، تنطلق من افتراض ضمني مفاده أن الحرب قد انتهت وأن ما يلزم هو البناء في زمن السلم، فإن "خطة فينيق غزة" تكسر هذا الافتراض كسراً جذرياً. فهي لا تخدع نفسها بالعمل على مدينة تنتظر حسن النية وتعايشاً سلمياً إلى جانب الاحتلال، بل تنطلق من اعتقاد أن جولات أخرى من الاعتداء او المواجهة لا بدَّ وأن تأتي، وأن المدينة التي لا تُصمَّم لتصمد في الحرب قد تخسر كل ما صمَّمته لأجل السلام. وهذا المبدأ، على بساطة صياغته، يمثل تحولاً نظرياً حقيقياً في فلسفة الإعمار، إذ يدمج بين زمنين كانا منفصلين في الأدبيات التقليدية: زمن الحرب وزمن إعادة البناء.

المعيار الثاني هو تعزيز اللحمة الاجتماعية وتثبيت وكالة الغزاوي على مدينته. وهذا المعيار كان يستهدف مستويات ثلاثة في آنٍ واحد، هي: (1) الصمود أثناء الحرب في مواجهة آلة التدمير التي لم تستهدف الحجر وحده، بل سعت إلى تمزيق النسيج الاجتماعي وخلق مجتمع تعتريه أمراض الفقد والشك والأنانية. (2) مقاومة مخططات التهجير ونزع الوكالة المحلية التي تريد أن تحول الغزاوي من صاحب مدينته إلى ضيف فيها. (3) التعافي الاجتماعي في مرحلة ما بعد الحرب حين يحتاج النسيج المتمزق إلى إعادة حياكة لا يمكن أن تنجزها الجدران وحدها. بهذا المعنى، فإن هذا المعيار في جوهره تأكيد على أن الوكالة الاجتماعية للغزاوي هي الخط الفاصل بين مدينة تُعاد وأخرى تُستبدل.

المعيار الثالث هو تلك اللحمة الاجتماعية التي لا تتجذر إلا في مدينة مستدامة قادرة على إعادة إنتاج نفسها دون اعتماد دائم على الخارج. فالاستدامة هنا ليست مفهوماً بيئياً فحسب، بل هي استدامة الوجود والكرامة والقدرة على الاختيار والاستمرار.

المعيار الرابع، يفيد بأن لا استدامة ممكنة دون إنتاجية حقيقية، إذ إن مدينة لا تنتج، لا تصمد. ومواجهة النظام الرأسمالي الذي أسهم في تدمير غزة لا تكون بالشعارات، بل بمدينة قادرة على إنتاج احتياجاتها وتوليد اقتصادها الخاص.

المعيار الخامس، هو حرية الحركة بكافة أنماطها واتجاهاتها، ذلك أن الحرية في جوهرها قدرة المدينة على النبض داخلياً والانفتاح على عالم أوسع مرتبطة معه ارتباطاً عضوياً، فالمدينة التي تُقيَّد فيها أو إليها حركة أهلها هي مدينة مسجونة، حتى لو أُعيد بناؤها من الصفر.

المعيار السادس، هو ما تستند هذه المعايير كلها إليه، في نهاية المطاف، وهو الحفاظ على الموروث، وذلك لأن الموروث ليس حنيناً إلى الماضي وحسب، بل هو الخيط الذي يربط الإنسان بمكانه وهويته وانتمائه. وأي إعمار يمحوه يكمل ما بدأه الاحتلال من الجهة الأخرى. والموروث هنا لا يقتصر على المادي والمحسوس، بل يشمل قصص الناس وحيواتهم، وقصص مقاومتهم، وتحديهم للمحو والإبادة.

هذه المعايير الستة، في تشابكها وتكاملها، تشكل إطاراً نقدياً حياً يجعل أيَّ مقترح قابلاً للمساءلة والقياس، وهي مفتوحة على الإضافة والتطوير كلما أملت الحاجة. وهي بهذا تجيب على سؤال كان معلقاً منذ البداية: من يبني غزة؟ الجواب ليس اسماً ولا هوية، بل معياراً: من يبني وفق ما يحتاجه أهل غزة فعلاً ضمن المشروع الفلسطيني التحرري، مهما كان أصله ومكانه. غير أن هذه المعايير تحتاج إلى من يحملها على الأرض ويضمن استمراريتها، وهنا يأتي دور المؤسسة التي لا تغادر مهما اشتد الحصار.

البلدية كخندق أخير

بعد كل ما سبق، بعد النقد النظري لإبادة العمران، وبعد رصد ظاهرة الإعاقة عن حسن نية، وبعد رفض رمسنة المجتمع الغزي، وبعد وضع معايير تحكم أيّ تدخل بغض النظر عن هوية صاحبه، يبقى السؤال العملي الأكثر إلحاحاً: من يحمل كل هذا على الأرض؟ من هو الفاعل المؤسسي الذي يبقى حين تتبدل السلطات وتتغير الحكومات ويرحل المانحون؟ الجواب ليس مفاجئاً لمن يعرف تاريخ المدينة الفلسطينية: البلدية.

غير أن البلدية لا تُفهم هنا بمعزل عن النظام السياسي الفلسطيني الأشمل، فهي جزء عضوي منه لا كيان مستقل عنه. لكن ظروف الاحتلال والانقسام الجغرافي جعلتها تبدو أحياناً كأنها تعمل مستقلة، في حين أنها في الحقيقة تملأ الفراغ الذي يخلقه غياب المستويات السياسية الأعلى سواء كانت في غزة أو الضفة الغربية. وما يميزها بنيوياً هو أنها الهيكل الإداري الوحيد الذي استمر منذ نهاية العهد العثماني حتى اليوم، عبر كل الانقطاعات والاحتلالات والانقسامات: الانتداب البريطاني والإدارة المصرية والاحتلال "الإسرائيلي" والسلطة الفلسطينية والانقسام، ولم تتوقف البلدية عن العمل في أيّ منها.

وبلدية غزة تحديداً تحمل من هذا التاريخ ما لا تحمله مؤسسة أخرى. فقد تأسست في نهاية العهد العثماني، وقادت أعمال إعمار المدينة بعد الحرب العالمية الأولى حين كانت غزة ركاماً. وظلت منذ ذلك الحين أساساً في عمليات الإعمار والتطوير وحماية الهوية الوطنية كلها. وما يزيد من أهميتها وأحقيتها هو أن جميع العاملين فيها ينتمون إلى سكان المدينة أنفسهم، فهم ليسوا موظفين يؤدون وظيفة في مكان ما، بل هم أبناء المدينة الذين يعيدون بناء بيوتهم وحاراتهم وذاكرتهم الجماعية. وهذا ما يجعل البلدية لا مجرد هيكل إداري، بل مؤسسة ذاكرة وهوية وطنية.

ولهذا، كانت البلديات هي صاحبة هذه الخطة وهي من حملتها وأخرجتها إلى العلن. فعملت على إعدادها وبلورتها، مستعينة بطواقم من المجتمع المدني والخبراء المحليين والدوليين. لم نكن نعلم متى ستنتهي الحرب، ولم نكن نعلم شكل السلطة القادمة، لكن ما كان واضحاً هو أن البلديات ستبقى تعمل على الأرض في كل الأوقات وتحت كل الظروف، وأن أيّ خطة جدية لإعادة الإعمار لا يمكن أن تبدأ من مكان آخر. ومن هنا جاء التركيز على حماية ديمومة عمل نظام محلي مؤسسي قادر على الاستمرار حتى والمدافع لم تصمت بعد.

هذا، ويعلم فريق "خطة فينيق غزة" والعاملون عليها أن نقطة ضعفها الرئيسية أنها غير مدعومة سياسياً، وأن فرصها لتكون الخطة المعتمدة رسمياً لإعادة إعمار غزة تبدو غير منظورة في ظل موازين القوى الراهنة. إلا أن هذا الضعف السياسي لا يلغي قيمتها الوجودية، فهي: أولاً، وثيقة تنظم العمل وتملأ الفراغ، وهو ما تفعله البلديات فعلاً على الأرض مسترشدة بكثير من جوانبها. وهي، ثانياً، إعلان صريح بأن الفلسطينيين لا ينقصهم الكفاءة ولا القدرة على استعادة وكالتهم على مدنهم، بل إن هذه الوكالة بالذات هي المستهدفة. وهي، ثالثاً، وثيقة تؤكد أن صدور خطة محلية رصينة من قلب الركام هو فعل سيادة قبل أن يكون فعل إدارة، وأن التخطيط من بين الأنقاض ليس ترفاً لما بعد الحرب، بل هو أداة لانتزاع السيادة المكانية وحماية الحق في الوجود. فإذا كان التدمير الممنهج جزءاً لا يتجزأ من مشروع الاستعمار الاستيطاني الإحلالي، فإن إعادة الإعمار بالمنطق ذاته جزء لا يتجزأ من مشروع التحرر الفلسطيني، لا يمكن فصلها عنه ولا تأجيلها إلى ما بعده.

خاتمة: "فينيق غزة" اليوم

ثمة مفارقة لا يمكن تجاهلها: خطة كُتبت في رحلات نزوح متكررة، وعلى ضوء شاشات تعمل بالطاقة الشمسية، وبين انقطاعات الإنترنت وصوت الزنانة، صارت اليوم مرجعاً في تقييمات دولية وأكاديمية، وإطار عمل تستند إليه بلديات القطاع في نقاشاتها اليومية، وأسلوب تفكير يحكم طريقة طرح الأسئلة قبل أن يحكم طريقة الإجابة عنها. وهذه القوة لم تأتِ من سلطة منحتها إياها، بل من حقيقة أنها وُلدت من داخل التجربة لا من خارجها، كُتبت بأيدي من يعيشون ما تصفه، وهذا ما لا يمكن لأي وثيقة مُعدَّة في عواصم بعيدة أن تدعيه.

غير أن هذه القوة تحمل وجهها الآخر أيضاً، ولا يصح إخفاؤه، فالخطة التي فرضت نفسها معرفياً وتقنياً لم تُتبنَ رسمياً من أيّ جهة خارج غزة حتى الآن. إنها موجودة في النقاشات لكنها غائبة عن القرارات، حاضرة في التقييمات لكنها مغيَبة عن التمويل، وهي مرجع للمحللين ومتجاهَلة من صانعي السياسات. وهذه الهوة بين ثقلها المعرفي وغيابها السياسي ليست مصادفة، بل إنها تعكس بالضبط ما جادلت به هذه المقالة وهو أن وكالة الفلسطينيين على مدنهم هي المستهدفة، وأن الفراغ الذي تملأه الخطة هو الفراغ ذاته الذي تسعى قوى أخرى إلى ملئه بمخططات تبدأ من حيث انتهى التدمير.

ولعل هذا هو المعنى الأعمق لخطة تولد من بين الأنقاض: ليس أن تُنفَّذ كاملة كما رُسمت، ولا أن تحظى بتبنٍّ رسمي قد لا يأتي، بل أن تُثبت أن المعرفة المنتجة من قلب المعاناة هي أعصى أنواع المعرفة على الإلغاء. فالاحتلال يستطيع أن يهدم البيت، لكنه لا يستطيع أن يمحو فعل التفكير في إعادة بنائه. وحين يخطط شعب لمدينته في الوقت الذي يحاول فيه عدوه محو وجوده، فهو لا يمارس التخطيط العمراني فحسب، إنه يمارس أعمق أشكال التمسك بالحق في الوجود، ويقول بلغة القلم والخريطة ما قالته كتابات الحوائط على جدرانها المدمرة: "وعد نعمِّرها"

الإحالات

[1] Max Hastings, *Bomber Command* (London: Pan Books, 1999).

كانت هذه استراتيجية عسكرية اعتمدتها بريطانيا ضد ألمانيا النازية خلال الحرب العالمية الثانية 1942-1945. وقد سعت هذه الاستراتيجية إلى زيادة الأضرار التي لحقت بالمساكن المدنية في أكبر المدن الألمانية خلال غارات سلاح الجو الملكي كجزء من حملة إضعاف معنويات الشعب الألماني.

[2] Richard Miles, *Carthage Must Be Destroyed: The Rise and Fall of an Ancient Civilization* (London: Viking/Penguin, 2011).

[3] Patrick Wolfe, "Settler Colonialism and the Elimination of the Native," *Journal of Genocide Research*, No.4 (2006): 387-409.

[4] ذكر جبارين هذا التحليل في العديد من جلسات النقاش حول مستقبل غزة وهي جزء من بحث قيد النشر.

[5] Mona Jebril, *Post-War Reconstruction and Development: Research-Informed Ethical Guidelines for Global Engagement in Rebuilding Gaza's Vital Sectors* (Cambridge: Centre for Business Research, Judge Business School – University of Cambridge, 2026).

[6] MAS, *The Day after in Gaza: Proposals for Recovery, Governance and Resistance* (Ramallah: Palestine Economic Policy Research Institute, 2025).

[7] Naomi Klein, *The Shock Doctrine* (London: Penguin, 2007).

هذا الكتاب يعد مصدراً رئيسياً لفهم رأسمالية الكوارث واستغلالها من قبل النخب والحكومات وغيرها.

[8] نادية حبش، "غزة ومستقبل عمرانها،" **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 142 (2025): 35-44.

[9] ساحرة بليبلة ومها السمان، "العمران العلاجي: التخطيط المستدام نحو التعافي والصمود في قطاع غزة،" **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 142 (2025): 95-110.